

(ماجستير القانون الرقمي)

مقرر : قانون تنظيم التكنولوجيا المالية

Financial technology regulation law

Prepared by. Dr. Nayel AlOmran

Lecture 4



التنظيم القانوني على التكنولوجيا المالية

أهداف المحاضرة :

بنهاية هذه المحاضرة، سيكون الطالب قادراً على:

- فهم الأسس والمبادئ القانونية التي تحكم أنشطة التكنولوجيا المالية، وتحديد الجهات الرقابية المسؤولة في هذا المجال.
- تقييم كيفية صياغة تنظيم قانوني يحمي السوق دون تقييد الابتكار الرقمي.
- فهم الإطار القانوني للمنصات الرقمية المستخدمة في التكنولوجيا المالية.
- معرفة السياسات المالية الحكومية تجاه العملات الرقمية وأدوات التكنولوجيا المالية.

نظرة عن المحاضرة السابقة

الموضوعات التي تم مناقشتها :

تم التطرق لموضوع النقد ، مع توضيح صور اختزان القيمة ضمن مستحدثات التكنولوجيا المالية .

كما تم توضيح الأطر القانونية التي تحكم كل صورة والاعتبارات القانونية بشأن صور اختزان القيمة بالإضافة الى الجوانب القانونية والتنظيمية لمحافظ العملات المشفرة ، والتصنيف القانوني للمنصات الرقمية.

الموضوعات

- التنظيم القانوني على التكنولوجيا المالية
- مساهمة التنظيم القانوني على التكنولوجيا المالية
- مراحل التنظيم القانوني
- التوازن بين النظم الرقابية وأنشطة الابتكار
- المنصات الرقمية
- مستقبل التنظيم القانوني
- السياسات المالية الحكومية تجاه العملات الرقمية وادوات التكنولوجيا المالية

التنظيم القانوني على التكنولوجيا المالية

أهمية التنظيم القانوني للتكنولوجيا المالية:

- 1. حماية المستهلكين:** من خلال ضمان الشفافية، والخصوصية، وحماية البيانات المالية.
- 2. منع الجرائم المالية:** مثل غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- 3. تحقيق الاستقرار المالي:** بمنع المخاطر النظامية التي قد تنتج عن مؤسسات مالية غير خاضعة للرقابة.
- 4. تشجيع الابتكار:** عبر توفير أطر تنظيمية مرنة تدعم الشركات الناشئة.
- 5. تحقيق التوازن:** بين حرية السوق وحماية المصلحة العامة.

التنظيم القانوني على التكنولوجيا المالية

أولاً: حماية العملاء والمستهلكين

يسهم التنظيم القانوني في حماية العملاء من المخاطر المحتملة المرتبطة بالخدمات المالية الرقمية، مثل الاحتيال الإلكتروني، وسرقة البيانات، والاستخدام غير المشروع للمعلومات الشخصية. كما يضمن توفير مستوى مناسب من الشفافية والإفصاح بشأن الخدمات المقدمة والرسوم والمخاطر المرتبطة بها.

ثانياً: تعزيز الثقة في الخدمات المالية الرقمية

تعد الثقة من أهم عوامل نجاح التكنولوجيا المالية. فوجود قوانين ولوائح واضحة ينظم العلاقة بين المؤسسات المالية والعملاء يعزز ثقة الأفراد والشركات في استخدام المنصات الرقمية والتطبيقات المالية الحديثة.

ثالثاً: حماية البيانات والخصوصية

تعتمد التكنولوجيا المالية بصورة كبيرة على جمع ومعالجة البيانات الشخصية والمالية للمستخدمين، الأمر الذي يستوجب وجود قواعد قانونية تنظم كيفية جمع البيانات واستخدامها وتخزينها ومشاركتها، بما يضمن احترام خصوصية الأفراد وحماية معلوماتهم.

التنظيم القانوني على التكنولوجيا المالية

رابعاً: مكافحة الجرائم المالية

يساعد التنظيم القانوني على مواجهة الجرائم المالية المستحدثة، مثل غسل الأموال، وتمويل الإرهاب، والاحتيال الإلكتروني، من خلال فرض متطلبات الامتثال والتحقق من هوية العملاء والإبلاغ عن العمليات المشبوهة.

خامساً: تحقيق الاستقرار المالي

يسهم الإطار التنظيمي في الحد من المخاطر التي قد تنشأ عن التوسع غير المنظم في الأنشطة المالية الرقمية، ويحافظ على استقرار الأسواق المالية ويمنع حدوث أزمات أو اضطرابات قد تؤثر في الاقتصاد الوطني.

سادساً: تشجيع الابتكار والاستثمار

لا يقتصر دور التنظيم القانوني على فرض القيود، بل يمتد إلى توفير بيئة قانونية آمنة تشجع الابتكار والاستثمار في قطاع التكنولوجيا المالية. فوضوح القواعد التنظيمية يساعد الشركات الناشئة والمستثمرين على ممارسة أنشطتهم بثقة أكبر.

التنظيم القانوني على التكنولوجيا المالية

سابعاً: تنظيم المنافسة في القطاع المالي

يساعد التنظيم القانوني على ضمان المنافسة العادلة بين المؤسسات المالية التقليدية وشركات التكنولوجيا المالية، ويمنع الممارسات الاحتكارية أو غير المشروعة التي قد تضر بالسوق أو بالمستهلكين.

ثامناً: دعم التحول الرقمي والشمول المالي

يسهم التنظيم القانوني في تعزيز التحول الرقمي في القطاع المالي وتوسيع نطاق الخدمات المالية لتشمل فئات أكبر من المجتمع، خاصة الأفراد غير القادرين على الوصول إلى الخدمات المصرفية التقليدية.

دور الجهات الرقابية في تنظيم التكنولوجيا المالية

تضطلع البنوك المركزية وهيئات السوق المالية بدور محوري في تنظيم قطاع التكنولوجيا المالية من خلال:

- إصدار التراخيص اللازمة لمزاولة الأنشطة المالية الرقمية.
- وضع قواعد الامتثال والحوكمة وإدارة المخاطر.
- مراقبة التزام الشركات بالأنظمة والتعليمات.
- تنظيم خدمات الدفع الإلكتروني والتمويل الجماعي والأصول الرقمية.
- إنشاء البيئات التنظيمية التجريبية (Regulatory Sandbox) لاختبار الابتكارات المالية تحت إشراف الجهات الرقابية.

مثال تطبيقي

في المملكة العربية السعودية، أطلقت هيئة السوق المالية والبنك المركزي السعودي البيئة التنظيمية التجريبية (Regulatory Sandbox)، التي تسمح لشركات التكنولوجيا المالية باختبار منتجاتها وخدماتها الجديدة ضمن إطار رقابي مرن قبل الحصول على التراخيص النهائية، بما يحقق التوازن بين الابتكار والحماية القانونية.

خلاصة

يمثل التنظيم القانوني للتكنولوجيا المالية أداة أساسية لضمان أمن المعاملات الرقمية، وحماية حقوق المتعاملين، وتعزيز الثقة والاستقرار المالي، مع توفير بيئة داعمة للابتكار والتطور التقني في القطاع المالي.

الجهات الرقابية على التقنيات المالية

على سبيل المثال : المملكة العربية السعودية :

1. البنك المركزي السعودي (SAMA) : يشرف على المدفوعات الإلكترونية، والتأمين، والمحافظ الرقمية.
2. هيئة السوق المالية (CMA) : تشرف على التقنيات المالية المرتبطة بالأوراق المالية والاستثمار.
3. هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية (CST) : تُعنى بجوانب حماية البيانات وأمن المعلومات.

أدوات التنظيم القانوني للتكنولوجيا المالية

1. القوانين والتشريعات: مثل قوانين حماية البيانات، مكافحة غسل الأموال، وأنظمة الدفع.
2. اللوائح التنظيمية: تصدرها الهيئات الرقابية (مثل البنك المركزي أو هيئة السوق المالية).
3. رخص النشاط: تشترط حصول شركات FinTech على ترخيص لمزاولة أنشطتها.
4. البيئات التجريبية التنظيمية (Regulatory Sandboxes): تسمح للشركات باختبار منتجاتها تحت إشراف الجهات الرقابية.
5. حوكمة البيانات وحماية الخصوصية: تشمل تنظيم جمع وتخزين ومعالجة البيانات المالية.
6. إدارة المخاطر والامتثال: تفرض ضوابط على الأمن السيبراني، وإدارة المخاطر التشغيلية.

التحديات القانونية في تنظيم التكنولوجيا المالية - FinTech

التحديات القانونية في تنظيم التكنولوجيا المالية ((FinTech

تمثل التكنولوجيا المالية ((FinTech أحد أبرز مظاهر التحول الرقمي في القطاع المالي، إلا أن التطور السريع للتقنيات المالية الحديثة يثير العديد من التحديات القانونية والتنظيمية التي تواجه المشرعين والجهات الرقابية. وتتمثل أهم هذه التحديات فيما يأتي:

أولاً: سرعة التطور التقني مقارنة بسرعة التشريع

يُعد التطور المتسارع للتكنولوجيا المالية من أبرز التحديات القانونية، إذ غالباً ما تكون الابتكارات المالية الجديدة أسرع من قدرة التشريعات على مواكبتها. فبينما تحتاج عملية إصدار القوانين وتعديلها إلى وقت وإجراءات تشريعية معقدة، تظهر تطبيقات وخدمات مالية جديدة بصورة متلاحقة، مما يؤدي إلى وجود فراغ تشريعي في بعض المجالات.

ثانياً: غموض التكيف القانوني للابتكارات المالية

تثير العديد من منتجات التكنولوجيا المالية إشكاليات تتعلق بتحديد طبيعتها القانونية، مثل:

- العملات الرقمية المشفرة.

- الأصول الافتراضية.

- العقود الذكية (Smart Contracts).

- تطبيقات التمويل اللامركزي (DeFi).

ويؤدي هذا الغموض إلى صعوبة تحديد النظام القانوني الواجب التطبيق والجهة الرقابية المختصة.

التحديات القانونية في تنظيم التكنولوجيا المالية - FinTech

ثالثاً: حماية البيانات والخصوصية

تعتمد شركات التكنولوجيا المالية على جمع وتحليل كميات ضخمة من البيانات الشخصية والمالية للعملاء، الأمر الذي يثير تحديات تتعلق بـ:

- حماية الخصوصية.

- أمن المعلومات.

- مشروعية جمع البيانات واستخدامها.

- نقل البيانات إلى جهات خارجية أو عبر الحدود.

وتزداد أهمية هذه التحديات مع استخدام الذكاء الاصطناعي وتحليلات البيانات الضخمة.

رابعاً: الأمن السيبراني والجرائم الإلكترونية

تتعرض المؤسسات المالية الرقمية لمخاطر متزايدة نتيجة:

- الاختراقات الإلكترونية.

- سرقة البيانات المالية.

- الهجمات السيبرانية.

- الاحتيال المالي الإلكتروني.

- هجمات برامج الفدية (Ransomware).

مما يستدعي تطوير أطر قانونية وتنظيمية متقدمة لضمان أمن الأنظمة المالية الرقمية.

التحديات القانونية في تنظيم التكنولوجيا المالية - FinTech

خامساً: مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

تسهل بعض التقنيات المالية الحديثة، وخاصة المعاملات الرقمية السريعة والعابرة للحدود، استغلالها في عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وهو ما يفرض تحديات على الجهات الرقابية في:

- التحقق من هوية العملاء.
- تتبع المعاملات المالية.
- مراقبة الأنشطة المشبوهة.
- تطبيق متطلبات الامتثال الرقابي.

سادساً: المسؤولية القانونية عن الأضرار التقنية

يثير استخدام الأنظمة الذكية والذكاء الاصطناعي في الخدمات المالية تساؤلات قانونية حول المسؤولية عند وقوع الأضرار، **مثل:**

- أخطاء الخوارزميات.
- قرارات الائتمان الآلية غير العادلة.
- الأعطال التقنية.
- خسائر العملاء الناتجة عن فشل الأنظمة الرقمية.

ويبرز التساؤل حول الجهة المسؤولة: هل هي الشركة المشغلة أم المطور أم مزود الخدمة التقنية؟

التحديات القانونية في تنظيم التكنولوجيا المالية - FinTech

سابعاً: التحديات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي

- أصبحت تطبيقات الذكاء الاصطناعي جزءاً أساسياً من التكنولوجيا المالية، إلا أنها تثير إشكاليات قانونية تتعلق بـ:
- الشفافية وقابلية تفسير القرارات الآلية.
- التمييز الخوارزمي.
- المسؤولية عن القرارات الذكية.
- حماية حقوق العملاء في الاعتراض أو المراجعة البشرية للقرارات.

ثامناً: المعاملات المالية العابرة للحدود

- تتجاوز خدمات التكنولوجيا المالية الحدود الجغرافية التقليدية، مما يثير تحديات قانونية تتعلق بـ:
- تنازع القوانين.
- تحديد الاختصاص القضائي.
- الاعتراف بالأحكام الأجنبية.
- حماية البيانات المنقولة دولياً.
- اختلاف الأنظمة التنظيمية بين الدول.

التحديات القانونية في تنظيم التكنولوجيا المالية - FinTech

تاسعاً: تنظيم العملات الرقمية والأصول الافتراضية

ما زالت العديد من الأنظمة القانونية تواجه صعوبة في وضع إطار قانوني متكامل لتنظيم:

- العملات المشفرة.

- الرموز الرقمية (Tokens).

- منصات تداول الأصول الافتراضية.

ويرجع ذلك إلى المخاطر المرتبطة بالتقلبات السعرية والاحتيال وغسل الأموال.

عاشراً: تحقيق التوازن بين الابتكار والرقابة

تواجه الجهات التنظيمية تحدياً يتمثل في تحقيق التوازن بين:

- تشجيع الابتكار المالي والاستثمار.

- حماية المستهلكين.

- المحافظة على استقرار النظام المالي.

- الحد من المخاطر التقنية والقانونية.

فالإفراط في الرقابة قد يحد من الابتكار، بينما يؤدي ضعف التنظيم إلى زيادة المخاطر.

التحديات القانونية في تنظيم التكنولوجيا المالية - FinTech

الحادي عشر: حماية المستهلك المالي

- تثير الخدمات المالية الرقمية تحديات جديدة في مجال حماية المستهلك، تشمل:
- الإفصاح عن المخاطر.
 - الشفافية في العقود الإلكترونية.
 - معالجة الشكاوى والنزاعات.
 - حماية المستخدمين من الممارسات المضللة.
 - ضمان العدالة في استخدام البيانات والخوارزميات.

الثاني عشر: قصور التعاون الدولي

نظراً للطبيعة العالمية للتكنولوجيا المالية، فإن فعالية التنظيم القانوني تتطلب تعاوناً دولياً واسعاً. إلا أن اختلاف التشريعات الوطنية وتباين مستويات التنظيم يشكلان عائقاً أمام بناء إطار قانوني عالمي موحد.

الخلاصة

تتمثل أبرز التحديات القانونية للتكنولوجيا المالية في مواكبة التطور التقني المتسارع، وحماية البيانات والخصوصية، ومكافحة الجرائم المالية، وتنظيم الذكاء الاصطناعي والعملات الرقمية، وتحديد المسؤولية القانونية، وتنظيم المعاملات العابرة للحدود. لذلك تتجه التشريعات الحديثة إلى تبني أطر تنظيمية مرنة وديناميكية توازن بين تشجيع الابتكار المالي وضمان الحماية القانونية والاستقرار المالي.

توجهات التنظيم الحديث على التكنولوجيا المالية

- **الرقابة الذكية (RegTech)** : استخدام التكنولوجيا في الرقابة والتنظيم.
- **التعاون الدولي**: لإنشاء أطر تنظيمية موحدة عبر الدول.
- إشراك القطاع الخاص في صياغة السياسات التنظيمية.

تعريف الرقابة الذكية وأهدافها

هي اختصار لعبارة **Regulatory Technology** وتعني "التكنولوجيا التنظيمية أو الرقابية"، وهي توظيف التكنولوجيا (مثل الذكاء الاصطناعي، تحليل البيانات، وتقنية البلوك تشين) لمساعدة الجهات الرقابية والشركات المالية على الامتثال للقوانين والأنظمة بكفاءة وفعالية.

أهداف RegTech :

1. تسريع عمليات الرقابة والامتثال.
2. خفض التكاليف التنظيمية.
3. زيادة الشفافية.
4. الحد من الأخطاء البشرية.
5. كشف المخاطر والاحتيال مبكرًا.

مجالات تطبيق الرقابة الذكية

- **الامتثال التلقائي (Automated Compliance)** : برمجيات تراقب تعاملات البنوك والشركات آليًا للتأكد من التزامها بالقوانين
- **مكافحة غسل الأموال (AML)** : أنظمة تراقب التحويلات وتكشف الأنماط المشبوهة باستخدام الذكاء الاصطناعي.
- **اعرف عميلك (KYC)** : تطبيقات رقمية تقوم بالتعرف والتحقق من هوية العميل بشكل فوري.
- **إعداد التقارير التنظيمية** : منصات تعد التقارير المطلوبة من الجهات الرقابية بشكل آلي ودقيق.
- **التحليل التنبؤي للمخاطر** : استخدام تعلم الآلة للتنبؤ بالمخاطر والاحتيال قبل وقوعها.

التحديات في تطبيق الرقابة الذكية

1. أمن البيانات والخصوصية.
2. تكاليف تبني التكنولوجيا الحديثة.
3. الحاجة إلى كوادر بشرية مؤهلة تقنيًا.
4. التشريعات القديمة التي لا تتماشى مع التكنولوجيا الحديثة.

مساهمة التنظيم القانوني في التكنولوجيا المالية

التنظيم القانوني يلعب دورًا محوريًا في تعزيز الابتكار وضمان سلامة النظام المالي، خاصة في ظل النمو السريع لتقنيات FinTech وتظهر مساهمته في عدة **جوانب رئيسية:**

أولاً: خلق بيئة موثوقة وآمنة

يساهم التنظيم القانوني في بناء ثقة المستهلكين والمستثمرين في خدمات التكنولوجيا المالية، من خلال فرض ضوابط قانونية تضمن سلامة العمليات، حماية الحقوق، وشفافية التعاملات ،على سبيل المثال :

• **في السعودية:** يشترط البنك المركزي على شركات المدفوعات الرقمية مثل (STC Pay) الحصول على ترخيص، وتطبيق معايير حماية البيانات وضمان أمن العمليات.

• **في الاتحاد الأوروبي:** تطبق لائحة PSD2 التي تضمن حماية المستهلك في خدمات الدفع الإلكتروني وتفرض

المصادقة الثنائية (Two-Factor Authentication)

مساهمة التنظيم القانوني في التكنولوجيا المالية

ثانيًا: حماية المستهلكين من الاحتيال والمخاطر

التنظيم يضع قواعد لحماية المستهلكين من الاستغلال أو التضليل، كما يُلزم شركات FinTech بتوضيح شروط الخدمة، رسوم المعاملات، والمخاطر المحتملة.

أمثلة:

- هيئة السوق المالية السعودية تشترط على منصات التمويل الجماعي الإفصاح الكامل عن مشاريع التمويل والمخاطر المرتبطة بها.
- في الولايات المتحدة، تُلزم لجنة الأوراق المالية (SEC) الشركات المالية الناشئة بتقديم بيانات دقيقة للمستثمرين، خاصة في حالة الطروحات الرقمية (ICO)

مساهمة التنظيم القانوني في التكنولوجيا المالية

ثالثاً: مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (AML/CFT)

النظام القانوني يفرض على شركات FinTech إتباع إجراءات اعرف عميلك (KYC) ، ومراقبة العمليات المشبوهة، والإبلاغ عنها.

أمثلة:

• **في السعودية:** يشترط البنك المركزي على شركات المحافظ الإلكترونية تسجيل بيانات العملاء وربط الحسابات بالهوية الوطنية.

• **في الإمارات:** تطبق وحدة المعلومات المالية إرشادات إلزامية على شركات التقنية المالية للكشف عن العمليات المشبوهة باستخدام تقنيات تحليل البيانات.

مساهمة التنظيم القانوني في التكنولوجيا المالية

رابعًا: تنظيم السوق ومنع الاحتكار

يساعد التنظيم القانوني على تعزيز المنافسة العادلة بين شركات التكنولوجيا المالية والمؤسسات التقليدية، ويمنع الاحتكار واستغلال الهيمنة.

أمثلة:

- **في بريطانيا:** هيئة السلوك المالي (FCA) تُشرف على عدم تركيز السوق في يد عدد محدود من مقدمي خدمات الدفع.

مساهمة التنظيم القانوني في التكنولوجيا المالية

خامساً: دعم الابتكار من خلال بيئات تجريبية (Regulatory Sandboxes)

يتيح التنظيم القانوني الفرصة لاختبار حلول جديدة في بيئة خاضعة للرقابة، دون الخضوع الكامل للمتطلبات التنظيمية الصارمة في البداية.

أمثلة:

- **بيئة التقنية المالية السعودية (FinTech Sandbox) :** تسمح للشركات الناشئة بتجريب خدمات مثل التمويل الأصغر الرقمي والتأمين الذكي تحت إشراف البنك المركزي.
- **البحرين:** المصرف المركزي يدير بيئة تجريبية ساعدت في إطلاق أول منصة لتداول الأصول الرقمية بشكل قانوني.

مساهمة التنظيم القانوني في التكنولوجيا المالية

سادسًا: تطوير البنية التحتية القانونية والتقنية

يساعد التنظيم في تطوير البنية التشريعية والبنية التحتية الرقمية، مثل أنظمة الدفع الموحدة، الهويات الرقمية، وربط الجهات المالية إلكترونياً.

أمثلة:

- نظام سريع (SARIE) في السعودية: بنية دفع فورية منظمة قانونياً ومتصلة بكافة البنوك والمحافظ الإلكترونية.
- نظام الهوية الرقمية في إستونيا: يمكن من تقديم خدمات مالية رقمية بالكامل وفق تشريعات مرنة.

مراحل التنظيم القانوني للتكنولوجيا المالية - FinTech Regulation Phases

تنظيم التكنولوجيا المالية لا يتم دفعة واحدة، بل يمر بعدة مراحل متدرجة تعكس تطور السوق، واحتياجات الرقابة، والنضج القانوني.

المرحلة الأولى: مرحلة الفراغ أو الغموض التشريعي (Pre-Regulation or Legal Vacuum) :

عند ظهور الابتكارات المالية الجديدة، لا تكون هناك أنظمة قانونية مخصصة تنظمها، فتعمل الشركات في بيئة غير منظمة، أو تخضع لأنظمة قديمة لا تناسب طبيعتها.

الخصائص:

- غياب التعاريف القانونية للأنشطة.
- عدم وجود جهة رقابية واضحة.
- مخاطرة قانونية على المستثمرين والمستهلكين.

مثال:

- عند ظهور العملات المشفرة مثل "بيتكوين"، لم تكن هناك قوانين تنظم استخدامها، مما تسبب في استخدامها في عمليات غسل الأموال أو الاحتيال.

مراحل التنظيم القانوني للتكنولوجيا المالية - FinTech Regulation Phases

المرحلة الثانية: مرحلة الاعتراف والتنظيم التجريبي (Recognition and Regulatory Sandboxes)

(

تبدأ الجهات الرقابية بالاعتراف بالتكنولوجيا المالية، وتطلق برامج تنظيمية تجريبية مثل "البيئة التجريبية التنظيمية" (Regulatory Sandbox) لإحتواء الابتكارات دون المخاطرة بالنظام المالي.

الخصائص:

- تقييم المخاطر والفوائد.
- قبول عدد محدود من الشركات لاختبار الخدمات تحت رقابة محددة.
- صياغة أولية لتعليمات تنظيمية غير إلزامية.

مراحل التنظيم القانوني للتكنولوجيا المالية - FinTech Regulation Phases

المرحلة الثالثة: مرحلة التنظيم المبدئي (Initial Regulatory Framework)

تُصدر الجهات المختصة أول تنظيم رسمي لأنشطة FinTech، يتضمن تراخيص مؤقتة أو دائمة، وشروط عمل محددة للشركات.

الخصائص:

- تحديد أنواع الأنشطة (مدفوعات، تمويل، تأمين رقمي...).
- وضع متطلبات الترخيص والحوكمة.
- فرض معايير الالتزام مثل متطلبات KYC و AML

مثال:

- **السعودية:** صدور "اللائحة التنظيمية للمدفوعات الإلكترونية" من البنك المركزي عام 2020، والتي تنظم نشاط المحافظ الرقمية.
- **الإمارات:** إصدار رخصة "مزود خدمات مالية مبتكرة" من سلطة دبي للخدمات المالية (DFSA) مع متطلبات خاصة.

مراحل التنظيم القانوني للتكنولوجيا المالية - FinTech Regulation Phases

المرحلة الرابعة: مرحلة التنظيم المتقدم والمركب (Advanced Regulatory Phase)

تتوسع الأنظمة لتغطي المزيد من الأنشطة، وتتم مواءمتها مع المعايير الدولية، مع وجود تنسيق بين الجهات الرقابية المتعددة، والتركيز على حماية البيانات والابتكار المسؤول.

الخصائص:

- وجود أطر شاملة لحماية المستهلك.
- تنظيم العملات المشفرة، التمويل الجماعي، الذكاء الاصطناعي المالي.
- التشدد في متطلبات الأمن السيبراني، الخصوصية، والإفصاح.

مثال:

- **الاتحاد الأوروبي:** اعتماد لائحة MiCA (الأسواق في الأصول المشفرة) عام 2023 لتنظيم الأصول الرقمية وتوحيد القواعد داخل الدول الأعضاء.

مراحل التنظيم القانوني للتكنولوجيا المالية - FinTech Regulation Phases

المرحلة الخامسة: مرحلة التنظيم الاستباقي (Proactive and Adaptive Regulation)

هي المرحلة التي تتبناها الدول المتقدمة، حيث يتم توقع الابتكارات وتحديث الأنظمة بشكل مستمر بالتعاون مع القطاع الخاص.

الخصائص:

- تنظيم ديناميكي مرن ومتجدد.
- استخدام التكنولوجيا في الرقابة (RegTech)
- إشراك الجهات التقنية والمالية في تطوير القواعد.

مثال:

- **سنغافورة:** هيئة النقد (MAS) تصدر تحديثات مستمرة للأطر التنظيمية وتشجع على استخدام الذكاء الاصطناعي في الرقابة المالية.
- **المملكة المتحدة:** هيئة السلوك المالي تطور سياسة open finance لتمكين مشاركة البيانات بأمان بين المؤسسات المالية.

التوازن بين النظم الرقابية وأنشطة الابتكار في التكنولوجيا المالية

في ظل التطور السريع في مجال التكنولوجيا المالية (FinTech) تظهر الحاجة إلى موازنة دقيقة بين:

الرقابة الصارمة: لحماية النظام المالي والمستهلكين من المخاطر.

الابتكار الحر: لتمكين الشركات من تقديم حلول مالية جديدة وفعالة.

التحدي هنا هو: كيف تنظم دون أن تعرقل، وتبتكر دون أن تعرض النظام المالي للخطر؟

عناصر التوازن الناجح

1. التنظيم المرن والمُكيّف مع التطورات

- الرقابة يجب أن تكون ديناميكية وليست جامدة.
- يجب أن تسمح القوانين بالتحديث والتعديل حسب تطورات التكنولوجيا والأسواق.

التوازن بين النظم الرقابية وأنشطة الابتكار في التكنولوجيا المالية

2. اعتماد بيئات تنظيمية تجريبية (Regulatory Sandboxes)

- تسمح للشركات بتجربة منتجات مبتكرة داخل بيئة محكمة بدون الحاجة للامتثال الكامل لجميع الشروط القانونية.
- تُمكن الجهات الرقابية من دراسة الحلول الجديدة وتحديد مخاطرها قبل السماح بنشرها في السوق.

3. الاستفادة من تكنولوجيا التنظيم (RegTech)

الجهات الرقابية نفسها تستخدم أدوات تقنية لمراقبة السوق والامتثال، مما يجعل التنظيم أكثر دقة وسرعة وشفافية.

مثال:

- استخدام الذكاء الاصطناعي لتحليل المعاملات المشبوهة.
- أنظمة رقابة تلقائية تتابع أنشطة شركات التمويل الإلكتروني لحظة بلحظة.

المنصات الرقمية - Digital Platforms

المنصة الرقمية هي بيئة إلكترونية أو تطبيق أو موقع إلكتروني يربط بين أطراف متعددة (مستخدمين، مزودين، شركاء) لتبادل القيمة، سواء كانت معلومات، سلع، خدمات، بيانات أو تمويل، من خلال وسيط رقمي. تقوم المنصات الرقمية بدور الوسيط الذي يُمكن التفاعل المباشر أو غير المباشر بين الأطراف عبر الإنترنت.

أنواع المنصات الرقمية

يمكن تصنيف المنصات الرقمية حسب النشاط الذي تؤديه، **ومن أبرز أنواعها:**

منصات التجارة الإلكترونية: (Amazon، Noon، Souq) : تُمكن من بيع وشراء السلع والخدمات عبر الإنترنت.

منصات الخدمات: (Uber و Talabat) : تربط مقدمي الخدمات بالمستخدمين

المنصات المالية (FinTech Platforms): STC Pay، Apple Pay، PayPal : توفر خدمات مالية إلكترونية مثل الدفع، التحويل، التمويل.

المنصات الرقمية - Digital Platforms

السمات الأساسية للمنصات الرقمية :

1. **التقنية الوسيطة (Intermediation):** المنصة لا تملك بالضرورة المنتج أو الخدمة، لكنها تربط بين من يملك ومن يحتاج.
2. **التفاعلية:** تُمكن التفاعل بين المستخدمين ومقدمي الخدمات بشكل مباشر.
3. **الاعتماد على البيانات:** تعتمد على جمع وتحليل البيانات لتحسين التجربة والخدمة.
4. **الانتشار السريع:** بسبب انخفاض التكلفة التشغيلية وسهولة التوسع الرقمي.
5. **نموذج "الشبكة" (Network Effect):** كلما زاد عدد المستخدمين، زادت قيمة المنصة.

أثر المنصات الرقمية على الاقتصاد والمجتمع (Digital Platforms)

أثرها الإيجابي على المجتمع :

- تسهيل الوصول إلى الخدمات والسلع.
- خفض التكاليف التشغيلية.
- خلق فرص عمل جديدة (مستقلين، التوصيل...).
- دعم الشمول المالي من خلال المنصات المالية.
- تطوير المهارات الرقمية للمستخدمين.

المنصات الرقمية (Digital Platforms)

أحتمال أثرها السلبي على المجتمع :

- . في حالة ضعف حماية البيانات والخصوصية.
- . تأثير سلبي على بعض الأنشطة التقليدية (مثال: إغلاق المتاجر لصالح التجارة الإلكترونية).
- . الاحتكار الرقمي إذا استحوذت منصة على السوق.

التنظيم القانوني للمنصات الرقمية

لضبط نشاط المنصات الرقمية، يجب أن تشمل الأنظمة ما يلي:

- **التراخيص :** يجب حصول المنصة على ترخيص لمزاولة النشاط.
- **حماية المستهلك :** التزام بالشفافية، وضمانات الخدمة، وسياسات الإرجاع.
- **حماية البيانات :** التقيد بقوانين خصوصية المستخدمين.
- **مكافحة الجرائم الإلكترونية :** مثل الاحتيال، غسل الأموال.
- **المنافسة :** منع الاحتكار أو إساءة استخدام الموقع السوقي.

مثال :

في السعودية، أصدرت الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منصة إلكترونية موحدة" لتنظيم عمل منصات التمويل الجماعي.

كما نظم البنك المركزي السعودي نشاط المحافظ الرقمية ومنصات الدفع عبر لوائح مثل "قواعد إصدار وتشغيل أدوات الدفع".

مستقبل التنظيم القانوني للتكنولوجيا المالية

مع تسارع الابتكار في قطاع التكنولوجيا المالية (FinTech) ، أصبح من الضروري أن يتطور التنظيم القانوني بوتيرة تواكب هذا التقدم. مستقبل التنظيم القانوني لا يتمثل في مزيد من القوانين فقط، بل في بناء أطر ذكية، مرنة، وتنبؤية، تُوازن بين حماية النظام المالي، وتعزيز الابتكار.

خصائص مستقبل التنظيم القانوني للتكنولوجيا المالية :

1. التنظيم القائم على التكنولوجيا (RegTech) :

أي استخدام التكنولوجيا من قبل الهيئات التنظيمية لتسهيل عملية الإشراف والمراقبة.

مثال: استخدام الذكاء الاصطناعي لتحليل ملايين المعاملات في الوقت الفعلي لرصد عمليات غسل الأموال أو الاحتيال في البنوك الرقمية.

2. التنظيم الديناميكي (Adaptive Regulation) :

قوانين تتغير بمرونة وفقاً لتطورات السوق والتقنيات الجديدة.

مثال: التشريعات المتعلقة بالأصول المشفرة (cryptocurrencies) تتغير من عام إلى آخر حسب المخاطر والتطورات التقنية.

مستقبل التنظيم القانوني للتكنولوجيا المالية

3. أولوية حماية البيانات والخصوصية : ستركز الأنظمة مستقبلاً بشكل أوسع على حماية بيانات المستخدمين الرقمية.

مثال: فرض الالتزام بقوانين مثل قانون حماية البيانات الشخصية السعودي (PDPL)، وقوانين شبيهة بلائحة

GDPR الأوروبية.

4. التعاون الدولي في التنظيم : مع الطابع العابر للحدود للتقنية المالية، ستتنشأ اتفاقيات ومذكرات تفاهم بين الجهات

التنظيمية في مختلف الدول لتبادل المعلومات والاعتراف المتبادل بالتراخيص.

السياسات المالية الحكومية تجاه العملات الرقمية وأدوات التكنولوجيا المالية

- تتجه السياسات المالية الحكومية في مختلف الدول – بما في ذلك الدول العربية – نحو تحقيق التوازن بين التحفيز على الابتكار التكنولوجي المالي، والرقابة الصارمة على المخاطر المحتملة.
- مع تصاعد استخدام العملات الرقمية (مثل البيتكوين والإيثريوم) وتوسع انتشار أدوات التكنولوجيا المالية (مثل المحافظ الرقمية، التمويل الجماعي، منصات الإقراض الإلكتروني)، بدأت الحكومات تتبنى سياسات مالية تهدف إلى:
 - حماية النظام المالي والاقتصاد الوطني.
 - تعزيز الابتكار ودعم الاقتصاد الرقمي.
 - ضمان الشفافية ومكافحة الجرائم المالية.
 - تحقيق الشمول المالي مع الحفاظ على الاستقرار النقدي.

السياسات المالية الحكومية تجاه أدوات التكنولوجيا المالية

1. ترخيص الشركات المالية التقنية:

الحكومات تنشئ أطرًا قانونية واضحة لترخيص شركات FinTech

مثال:

- أن يصدر البنك المركزي في الدولة "دليل الأنشطة المسموح بها لشركات التقنية المالية".
- هيئات السوق المالية تنظم منصات التمويل الجماعي للأسهم.

2. دعم الابتكار عبر Sandboxes:

تقديم بيئات تجريبية للشركات الناشئة دون التقييد الكامل بالقوانين الصارمة.

مثال:

"بيئة التقنية المالية التجريبية" التي تسمح بتجربة المنتجات المالية قبل الترخيص الكامل.

السياسات المالية الحكومية تجاه أدوات التكنولوجيا المالية

3. التشجيع على الشمول المالي :

استخدام التكنولوجيا للوصول إلى أكبر عدد من شرائح المجتمع ، خاصة في المناطق الريفية أو النساء والشباب.

مثال:

- دعم المحافظ الرقمية لتسهيل التحويلات للأفراد بدون حساب بنكي.
- مشاريع تمويل إلكتروني لمشاريع الشباب (من خلال منصات تمويل جماعي).

السياسات المالية الحكومية تجاه أدوات التكنولوجيا المالية

السياسات التنظيمية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (AML/CFT) :

إدراج شركات FinTech ضمن التزامات الإفصاح، والتحقق من هوية العملاء (KYC).

مثال:

إلزام شركات التقنية المالية بتطبيق سياسة "اعرف عميلك" KYC والتقارير الرقابية إلى البنك المركزي في الدولة.

التعاون الدولي والتنظيم العابر للحدود :

نظرًا لأن أدوات التكنولوجيا المالية تعمل عبر الإنترنت، تتعاون الحكومات مع جهات دولية لوضع معايير مشتركة.

أمثلة:

- عضوية المملكة العربية السعودية في مجموعة العمل المالي FATF التي تصدر التوصيات لمكافحة غسل الأموال.
- التعاون الخليجي في تنظيم تحويلات المحافظ الرقمية وتراخيص الشركات العابرة للحدود.

التحديات المستقبلية الحكومية تجاه العملات الرقمية وأدوات التكنولوجيا المالية

- تطور التقنية أسرع من التشريعات : الفجوة الزمنية بين الابتكار وإصدار التشريعات.
- التوازن بين الابتكار والأمن : حماية المستخدمين دون التأثير السلبي على الإبداع.
- التنظيم عبر الحدود : صعوبة تنظيم خدمات FinTech التي تعمل دوليًا.

التحديات المستقبلية الحكومية تجاه العملات الرقمية وأدوات التكنولوجيا المالية

أدوات المواجهة الحكومية المقترحة :

1. إصدار تشريعات مرنة وتنظيمية محدثة مثل تنظيم (sandbox).
2. التعاون الدولي لتبادل المعلومات حول الجرائم المالية الرقمية.
3. تبني البنوك المركزية للعملات الرقمية (CBDC) لتقليل الاعتماد على العملات اللامركزية.
4. الاستثمار في أمن المعلومات وتكنولوجيا التتبع المالي.
5. توعية المستخدمين والمستثمرين بمخاطر الأصول الرقمية.

المراجع

- د. فريد ليان، التكنولوجيا المالية: جسر القطاع المالي إلى المستقبل، خاصة الفصل الرابع والخامس.
- نجيب، حسام، العملات الرقمية المشفرة بين الواقع القانوني والتنظيم الدولي، دار النهضة العربية.
- Zetzsche, Dirk A., et al., The ICO Gold Rush: It's a Scam, It's a Bubble, 2022
- It's a Super Challenge for Regulators, Harvard International Law Journal, 2018.
- FATF Guidance on Virtual Assets and VASPs, 2021.



Thank You